ان محاولات خصومه اضفاء بعد عقائدي ـ مبدئي على الصراع لا أساس لها من الصحة. فقد أكد ان مضمون خطابه، الذي سيطلب على اساسه الثقة به وبسياسته، يعكس مواقفه التي هي مواقف الليكود. وأضاف شامير، انه نظراً الى ان ليس هناك فوارق عقائدية في الليكود، فليس هناك ما يحول دون ان يتكتل الجميع حول مضمون خطابه (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٢/١٩٩٠). وأكد شامير، في مناسبة أخرى، انه ليس الموقف من المسار السياسي هو الذي يحرّك خصومه، بل حسابات شخصية داخلية، واعتبارات غريبة، على حدّ تعبيره (بينا بازيل، **يديعوت احرونوت**، ٩/٢/١٩٩٠). وبرّر شامير رفضه اطلاع خصومه على مضمون خطابه، كما حصل في جلسة المركز، في تموز (يوليو) الماضي، وكذلك فكرة تضمينه بعض النقاط التي يطالب بها معسكر «الاشتراطات»، وكذلك رفضه الموافقة على اجراء أكثر من عملية اقتراع واحدة، كما يطالب خصومه، بقوله انه يجب الحسم في موضوع الثقة به كرئيس لليكود، والمصادقة على برنامجه السياسي «لوضع حدّ للوضع غير المحتمل، حيث أتعرّض للهجوم من جانب اعدائي في الخارج، ورفاقي في الداخل، في الوقت عينه» (**المصدر نفسه**). وفي خضمّ المساجلات بينه وبين فريق «الاشتراطات» حول جدول أعمال الجلسة، وقرار هؤلاء بطرح مشاريع قرارات خاصة بهم في الموضوع السياسي ـ الامني، اتّهم شامير خصومه بأن الهدف من اصرارهم على اجراء عمليات اقتراع على مشاريع القرارات التي اعدّوها، هو «طمس، واضعاف قوة نتائج التصويت بواسطة خليط من عمليات الاقتراع على مشاريع قرارات عديدة، لكي يتمكّنوا، بعد ذلك، من الادعاء بأن المركز قال ′ نعم′ في هذه النقطة و′ لا′ في تلك». وأضاف، انه ليس من المعقول، ولا المقبول، منح رئيس الحكومة رئيس الحركة الثقة، ثمّ توجيه التعليمات والتوجيهات اليه (**دافار**، ٤/٢/١٩٩٠). وكان وزراء «الاشتراطات» اتفقوا على طرح خمسة مشاريع قرارات على المركز تحدّد موقف الليكود في المجالات السياسية ـ الامنية والاقتصادية ـ الاجتماعية وأوضاع مدن التطوير والموشافيم والهجرة. ومشروع القرار الأهمّ، بين تلك المشاريع، التي رفض شامير التصويت عليها في جلسة المركز، كان ذاك المتعلّق بالمجال السياسي ـ الامني. وجاء فيه: «ان مركز الليكود يرفض كل توجّه لمنح م.ت.ف. أية مكانة في الوفد الفلسطيني المشكّل من سكان ′ يهود والسامرة′ [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة. وبناء عليه يقرر المركز: لن يشارك في الوفد اشخاص من خارج ′ يهود والسامرة′ [الضفة الفلسطينية] وغزة، ولن يشارك في الوفد عرب من سكان القدس الشرقية، ولن يشارك في الوفد، أيضاً، سكان من ′ يهودا والسامرة′ [الضفة الفلسطينية] وغزة، متورّطين بمساعدة منظمات ارهابية، ولن يضمّ الى الوفد سكان من تلك المناطق طردوا منها بسبب نشاطهم المعادي، ولن يضمّ الى الوفد سكان عرب يقيمون في الخارج» (**يديعوت احرونوت**، ٩/٢/١٩٩٠). واعتبر شامير هذه النقاط محاولة لوضع «قيود على حرية حركته السياسية كرئيس للحكومة» (**هآرتس**، ١٢/٢/١٩٩٠). ولهذه الاسباب، رفض شامير اقتراحاً في سياق الجهود التي بذلت لتسوية الخلافات بين معسكره ومعسكر «الاشتراطات» على أساس موافقة الاخير على اجراء عملية تصويت واحدة على الثقة به، وببرنامجه السياسي، شرط تضمين خطابه السياسي، بشكل واضح، النقاط الثلاث التالية: «١ ـ ان الحكومة سوف توعز بتصفية الارهاب قبل البدء بأية مفاوضات سياسية؛ ٢ ـ ان عرب القدس الشرقية لن يشاركوا في الوفد الفلسطيني، ولا في عملية الانتخابات؛ ٣ ـ ان المبعدين لن يشاركوا في الوفد الفلسطيني» (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٢/١٩٩٠).

وعلى الرغم من محاولة خصوم شامير تأكيد الجانب العقائدي ـ السياسي للصراع، الّا ان العديد من المعلقين السياسيين رأى ان الصراع في جلسة مركز الليكود، في ضوء الخطاب الذي القاه شامير، «لم يكن صراعاً بين من هم على استعداد للسير نحو تسوية سياسية وبين المعارضين لذلك؛ فكلا الطرفين يبغي تخريب مسار التسوية. والفارق يكمن، فقط، في التكتيك والاسلوب وجدول المواعيد» (غدعون سامط، **هآرتس**، ١٤/٢/١٩٩٠). ويتّضح، كما أشار عدد من المعلّقين السياسيين، ان اصرار شامير على الاحتفاظ لنفسه بقدر من حرية الحركة، والمناورة السياسية، في صراعه ضد خصومه في قيادة الليكود، نابع من تخوّفه من الانعكاسات،